

## «قانون القومية»:

# تشريع العنصرية وإعلان حرب على فلسطيني



أحد أهداف القانون منع تطبيق حق العودة على أساس أن الدولة لليهود فقط (أ ف ب)

«حق تقرير المصير في إسرائيل محفوظ لليهود فقط». بهذه الكلمات اختصر أفي ديختر (رئيس سابق لـ «الشاباك») مرحلة ما بعد «قانون القومية» الذي قدمه. قبل أن يصدّق عليه أخيراً بالقراءة التمهيدية في الكنيست بغالبية 48 صوتاً ومعارضة 41 آخرين. هكذا تُفرض «ديموقراطية» العدو تشريعاً وتجري «دسترة» للعنصرية في تجلياتها كافة برسم «القانون»

### بيروت حمود

تحول الصرح الضخم لمبنى الكنيسة في مدينة القدس المحتلة إلى كتلة نار. بدأ ذلك بمجرد طرح «قانون القومية» للتصويت عليه أخيراً، لتنهال ردود الفعل المعارضة من نواب «القائمة العربية المشتركة».



### رفض التفاوض مع الأسرى

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، أمس، إن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي جلعاد إردان، رفض اقتراح إدارة مصلحة السجون ببدء التفاوض مع قادة إضراب الأسرى في سجون الاحتلال المتواصل لليوم الـ 26 على التوالي.

وأوضح أن إردان يشترط فك الإضراب قبل البدء في أي مفاوضات مع قيادتهم. ودعا قراقع الجماهير إلى تكثيف فعاليات التضامن مع الأسرى، من أجل الضغط على إدارة السجون لتحقيق مطالب الأسرى المضربين.

### تقرير

## محمود عباس جاهز للتوقيع... بلا إبطاء

### يحيى دبوبق

اجتاز رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، «نقطة اللاعودة»، وأعرب عن استعداده، بصورة غير مسبوقة، للتوقيع على «اتفاق سلام» مع إسرائيل. هذا ما نقلته صحيفة «جيزواليم بوست» أمس، عن مصادر واسعة الاطلاع على

وفي مقدمتهم النائب عن حزب «التجمع الوطني الديموقراطي» جمال زحالقة، الذي مرّق نص القانون أمام الحاضرين، ما تسبب في طرده وإخراجه من المبنى. وبرغم تعرض فلسطيني الـ 48 يوماً لأنواع الممارسات العنصرية في مجالات حياتهم، لم يكن هناك قبل الآن قانون يشرع هذه الممارسات، ويكرس الفصل العنصري في فلسطين المحتلة، على أساس أن الأخيرة «ملك للشعب اليهودي وحده».

بالنسبة إلى زحالقة، هذا «أخطر القوانين التي طرحت في العقود الأخيرة، وهو بمنزلة إعلان حرب على المواطنين العرب الفلسطينيين في الداخل وعلى مكانتهم وحقوقهم الأساسية». ويوضح في حديث إلى «الأخبار»، أن القانون «في بنده الأول يشدد على أن الدولة هي للشعب اليهودي، وله وحده حق تقرير المصير فيها، وهذا المبدأ هو فوق كل القوانين وكلها تخضع له وتفسر بموجبه». ويضيف: «القانون ليس محدوداً أو مقيداً في مجال معين، بل يمنح الشرعية للتفرقة العنصرية في مجالات الحياة كافة، ويؤسس به رسمياً لنوعين من المواطنة: واحدة لليهود وأخرى للعرب الفلسطينيين أصحاب البلاد الأصليين».

وتابع النائب العربي أن «قانون القومية» نسخ عن قوانين الأبرتهابيد في جنوب أفريقيا، وهو ينص صراحة على منح شرعية قانونية لبلدات مخصصة لليهود فقط، يحظر على العرب الوجود فيها، بالضبط كما كان في جنوب أفريقيا». ويرى أن أحد أهداف القانون «منع تطبيق حق العودة على أساس أن الدولة لليهود فقط، وهو بذلك ينسف أيضاً الحقوق القومية والمدنية للفلسطيني الداخل ويرسخ البنية الاستعمارية لنظام الدولة اليهودية».

لم يكن التصديق بالقراءة التمهيدية على «قانون القومية» في هذا التوقيت بالذات محض مصادفة. يقول المحامي يامن زيدان، إن «القانون» طرح على الكنيست بين 2009 و2012، ثم طرح عام 2013 و2014، وما هو يطرح اليوم مجدداً». لماذا الآن؟ يجيب زيدان، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «اعتدنا مع أي حكومة، كلما دخلت في مازق، تحاول إثارة قضايا محددة بربطها إما بإيران وحزب الله كخطر أممي محدد، أو قضايا مرتبطة بفلسطيني الداخل». ولذلك «صدّق على قانون القومية في هذا التوقيت المشبوه لكونه يمس مباشرة

القانون نابعة من أنه «يقونن السياسة الإسرائيلية المطبقة فعلياً على أرض الواقع في تعامل الدولة وأذرعها المختلفة مع الفلسطينيين المواطنين فيها. والنص القانوني سيشكل جزءاً لا يتجزأ، بل أساسياً،

فلسطيني الـ 48»، مشيراً إلى أن «قانون أساس الكنيست الذي أقر سنة 1958 وقانون كرامة الإنسان وحرية، الذي أقر سنة 1992، ينصان على يهودية الدولة».

إذاً، ما الذي يمايز القانون الجديد؟ يجيب الكاتب الفلسطيني سليم سلامة أن «قانون القومية» ينص على أن دولة إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، وأن الحق في تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو حق حصري للشعب اليهودي»، موضحاً أنه «قانون بالغ الأهمية لكونه يشكل اعترافاً رسمياً وصريحاً من إسرائيل بأنها دولة عنصرية تعتمد التمييز العرقي، إن لم يكن الفصل العنصري التام بصيغته المعروفة». ويرى سلامة في حديث إلى «الأخبار»، أن خطورة

القانون ينص على أن دولة إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي

من كتاب القوانين الإسرائيلي، وذلك للمرة الأولى منذ إعلان الدولة». يشرح الكاتب الفلسطيني أنه «منذ نشأة الكيان الصهيوني يعاني فلسطينيو الداخل سياسة التمييز والنهب والمصادرة والإضطهاد في مختلف المجالات... دون أن تكون هذه السياسة منبثقة في نصوص رسمية»، وذلك لأن «إسرائيل حاذرت طوال الوقت من انعكاس هذه السياسة، المطبقة فعلياً على أرض الواقع، في أي من وثائقها الرسمية، وخصوصاً القانونية»، موضحاً أنه «في المرات القليلة التي تسربت فيها وثائق سياسية وكشف النقاب عن كونها وثائق عنصرية، في مجالات محددة، وجدت إسرائيل نفسها في وضع حرج جداً، على الصعيد الدولي أساساً، لكن أيضاً

كما أنه «يبدو أن الاستراتيجية المتبعة لدى نتنياهو هي الانتظار والأمل بإبعاد إلقاء اللوم عليه، في حال فشل محادثات السلام، التي ينوي ترامب استئنافها مع وصوله إلى إسرائيل، في 22 أيار الجاري».

يرغب في إنجاز «صفقة نهائية لعملية السلام»، وطلب في محادثات أجراها (فريدمان) مع مسؤولين ودبلوماسيين إسرائيليين، ضرورة أن تتعاون تل أبيب مع مبادرة ترامب، وتساعد في إنجازها. ونقلت «هارتس» عن مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أن فريدمان أشار في محادثاته إلى

من رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال زيارته لإسرائيل بعد أيام، وأن يدفعه إلى الإعراب بدوره عن الاستعداد للتوصل إلى «اتفاق سلام». في المقابل، تؤكد الصحيفة أن نتنياهو والمقربين منه، يلتزمون الصمت ويتعدون عن الالتزام العلني بمسار التسوية والمفاوضات.

مساعي استئناف المفاوضات، بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. تضيف المصادر، أن «أبو مازن» أوضح للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، خلال لقائه في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، أنه جاهز للتوقيع على اتفاق برعاية الإدارة الأميركية بلا إبطاء. ووفق المصادر نفسها، ينوي ترامب سحب تعهد